تحرك عاجل

احتجاز طالب وسط أنباء عن تعذيبه

ترددت مزاعم حول تعرض حسن عون، 18 عاماً، للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة أثناء احتجازه في قسم للشرطة متهماً بالتجمهر غير القانوني. وقد اختبأ أخوه وربما يتعرض للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة إذا ألقي القبض عليه.

حسن عون طالب في الثامنة عشرة يدرس في معهد الشيخ خليفة للتكنولوجيا في حي البستيتن، شمال المنامة، عاصمة البحرين. ألقي القبض عليه في 3 يناير/ كانون الثاني 2012 في مرأب للسيارات في حي عراض القريب، حيث كان يؤدي تدريبه المهني. وأخذه عدد من رجال الشرطة في ملابس مدنية في سيارة للشرطة إلى قسم شرطة سماهيج حيث استجوبته الشرطة. وقد تمكن من مهاتفة أسرته، لكن عندما ذهب أفراد من أسرته إلى قسم الشرطة للسؤال عنه، أخبروهم بأنه لا أحد بهذا الاسم محتجز هناك. وفي البداية أخبرت الشرطة أفراد الأسرة بأن حسن عون قد يكون في مكتب النائب العام في المنامة أو قد يكون في أحد السجون. وعندما قالت لهم الأسرة إن حسن قد اتصل بهم من قسم الشرطة، أقروا بأنه كان محتجزاً هناك لكن لم يسمح لأسرته برؤيته. وقالت الشرطة إن لديهم أمر بالقبض عليه لكن حسن عون فيما بعد أخبر أحد المحامين بأن الشرطة لم تطلعه على أمر بالقبض عندما قبضت عليه.

وفي 4 يناير/ كانون الثاني أُخذ حسن عون إلى مكتب النائب العام وتم استجوابه في حضور محامٍ. وقد أخبر وكيل النيابة بانه عندما كان في قسم الشرطة سألوه عن معلومات قدمها لمركز البحرين لحقوق الإنسان حول تعذيبه وتهديده أثناء القبض عليه في مرة سابقة. وقد أخبرت أسرته منظمة العفو الدولية أن المحامي والمحتجزين الآخرين الذين كانوا في مبنى النائب العام شاهدوا علامات تعذيب على جسمه وأن إحدى ساقيه كانت متورمة. وقد ذكر للمحامي أنه أجبر على الوقوف إحدى عشرة ساعة وأنه ضرب على قدميه بخرطوم كما هُدد باغتصابه. وقد قرر النائب العام احتجاز حسن عون 45 يوماً إلى حين الانتهاء من التحقيقات. وقد وجهت إليه تهمة التجمهر غير القانوني. وكان قد سبق احتجازه من قبل فيما يتعلق باحتجاجات ضد الحكومة في 2011. ويقال إن أخاه أحمد، 16 عاماً، قد اختبأ. والشرطة فيما يبدو تريد القبض عليه وقد أخبروا أسرته بأن لديهم أمراً بذلك. وسوف يبدأ امتحاناته يوم الأحد القادم وتخشى أسرته أنه إذا قبض عليه فلن يتعرض إلى التعذيب فقط وإنما قد تضيع عليه امتحاناته أيضاً.

AMNESTY INTERNATIONAL

الرجاء الكتابة فوراً بالإنجليزية أو العربية أو بلغتكم:

- أعربوا عن قلقكم لاحتجاز حسن عون وحثوا على الإفراج الفوري عنه إذا ما كان احتجازه لمجرد انتقاد السلطات البحرينية دونما عنف.
- حثوا السلطات البحرينية على حمايته من التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة.
- حثوا السلطات البحرينية على البدء فوراً في تحقيق نزيه ومستقل حول ادعائه بالتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة وأن تعلن نتائج التحقيق وأن تقدم للعدالة أي شخص يكون مسؤولاً عن ذلك.
- حثوا السلطات على ألا تقبض على أخيه أحمد ما لم يرتكب جريمة جنائية واضحة المعالم.

الرجاء أن ترسلوا مناشداتكم قبل 16 فبراير/ شباط 2012 إلى:

الملك	رئيس الوزراء	وزير العدل والشؤون الإسلامية
الشيخ حمد بن عيسى الخليفة	الأمير خليفة بن سلمان الخليفة	الشيخ خالد بن علي بن عبدالله الخليفة
مكتب صاحب الجلالة الملك	مكتب رئيس الوزراء	وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص.ب. 555	ص.ب. 1000، المنامة، البحرين	ص.ب. 13، المنامة، البحرين
قصر الرفاع، المنامة، البحرين	فاكس: 17533033 973 +	فاكس 17531284 973 +
فاكس 17664587 973 +	أسلوب المخاطبة: سموكم	أسلوب المخاطبة: معاليكم

الرجاء إرسال نسخ كذلك إلى المبعوثين الديبلوماسيين المعتمدين إلى بلادكم. من فضلكم أكتبوا عناوين الدبلوماسيين في بلادكم أدناه:

الإسم العنوان الأول العنوان الثاني العنوان الثالث فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني أسلوب المخاطبة عبارات المخاطبة

الرجاء التأكد من مكتب قسمكم عن جواز إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه

تحرك عاجل

احتجاز طالب وسط أنباء عن تعذيبه

معلومات إضافية

مر ما يقرب على 11 شهراً منذ تظاهر آلاف الأشخاص في دوارة اللؤلؤ في فبراير/ شباط و مارس/ آذار 2011.

غير أن، عشرات من العاملين بالخدمات الصحية ونشطاء المعارضة و حقوق الإنسان والمدرسين وغيرهممازالوا يواجهون محاكمات أو يمضون عقوبات بالسجن في البحرين. وعلى الرغم من أسلوب البطش الذي تتعامل به قوات الأمن البحرينية مع المحتجين فقد استمرت الاحتجاجات ضد الحكومة وبأعداد صغيرة. وهذه الاحتجاجات يصحبها القبض على النشطاء دائماً.

وفي 23 نوفمبر/ تشرين الثاني، أصدرت لجنة التحقيقات البحرينية المستقلة تقريراً من 500 صفحة وكانت هذه اللجنة قد شكلت بمرسوم ملكي في 29 يونيو/ حزيران للتحقيق في الانتهاكات التي حدثت أثناء احتجاجات فبراير/ شباط و مارس/ آذار والانتهاكات الأخرى في الشهور التالية.

وقد غطى التقرير مئات الحالات من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك اعتداء قوات الأمن بالضرب على المحتجين والقبض التعسفي على نشطاء معارضين أغلبهم من الشيعة والتعذيب على نطاق واسع، ووفاة خمسة أشخاص من أثر التعذيب أثناء احتجازهم. كما توفي ما لا يقل عن 46 شخصاً فيما يتعلق بالاحتجاجات، من بينهم خمسة من أفراد

الأمن. وحث التقرير الحكومة البحرينية على الإنشاء الفوري لهيئة مستقلة مشكلة من ممثلين للمجتمع المدني، والمعارضة والحكومة لتشرف على تنفيذ توصيات لجنة التحقيقات البحرينية المستقلة، وتعجل بإدخال إصلاحات تشريعية تكفل اتساق القوانين مع المعايير الدولية، وتحاسب أولئك المسؤولين عن الانتهاكات.

الاسم: حسن عون وأخوه أحمد